

97023

دراسة في تطور الاوضاع السياسية
في البصرة
١٩٠٨ - ١٩١٤ م

حميد احمد حمدان التميمي
مدرس / كلية الآداب
جامعة البصرة

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
٧	الفصل الاول
١٥	الفصل الثاني
٢٥	الفصل الثالث
٤٧	الفصل الرابع
٦٩	تقييم الحركة الوطنية في البصرة
٧٣	المصادر
٧٧	الملحق الاول
٨١	الملحق الثاني

المقدمة

كانت إعادة العمل بالدستور العثماني لسنة ١٨٧٦ .
المعلق منذ سنة ١٨٧٧ ، اثر الانقلاب الذي قاده جمعية
الاتحاد والترقي ، في سنة ١٩٠٨ ، والذي اطاح بالحكم
الاستبدادي للسلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) ،
تغييرا كبيرا في حياة الدولة العثمانية . وقد امتد تاثير
هذا الحدث حتى اشتعال نار الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ .
ومن هنا كانت مدة السنوات الممتدة بين الانقلاب والحرب
واحدة من المراحل المهمة في تأريخ هذه الدولة نظرا لما
تضمنته من تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية وعلى
كافة الصعد كان لها اثرها الواضح في الحياة العامة
للناس في انحاء الدولة كافة من جهة وفي ميدان العلاقات
الدولية من جهة اخرى . وفي كلا الجانبين كان للبصرة
موقع متميز تاريخيا . لذا آثرت ان اعرض هذا الدور بشكل
من شأنه ان يقدم صورة نابضة بالاحداث مبتدأ برودود الفعل
للمتغيرات السياسية في العاصمة استانبول (الاستانبول)
ومورا بسلسلة الظروف والملابسات التي احاطت باجراءات
الانتخابات النيابية والتنظيمات السياسية التي انشأت في
البصرة . لان هذه جميعا تعد من مكتسبات العهد الدستوري
البارز ، وبطبيعة الحال لم يففل البحث عرض الظروف
المحلية والقومية والدولية التي ساعدت في نشأة حركة
المعارضة واشتدادها في البصرة والاساليب التي لجأت اليها

الفصل الاول

البصرة والانقلاب العثماني ، سنة ١٩٠٨

ان الانقلاب العثماني ، سنة ١٩٠٨ ، هدف في مظهره العام الى اعادة العمل بالدستور العثماني ، الذي صودق عليه رسمياً ، في اليوم العاشر من شهر كانون الاول سنة ١٨٧٦ . وبالرغم من موافقة السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) عليه ، فإنه لم يكن يتلاءم مع طبيعة نزعته الى الحكم الفردي ولم يكن له ايمان حقيقي به وما كانت موافقته على اعلان الحياة الدستورية الامجاراتا للظروف التي فرضتها عليه - قبيل توليه السلطة - الثالث المتألف من مدحت باشا (١٨٢٢-١٨٨٣) ، ونامق كمال (١٨٤٠-١٨٨٠) وضياء باشا (١٨٢٥-١٨٨٠) وما أن تمكن عبدالحميد من العرش حتى بدأ بالتخلص من رئيس وزرائه مدحت باشا، وذلك بتنجيته عن الوزارة وابعاده ، في اليوم الخامس من شهر شباط سنة ١٨٧٧

في عرض وجهات نظرها المعادية لهيمنة الاتحاديين الذين سيطروا على مقاليد الامور في استانبول وساسوا البلاد وفقا لتوجهاتهم السياسية المؤكدة على السيادة التركية والرافضة للمطالب القومية للشعب العربي والشعوب الاخرى التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية .

شغلت الاحداث السياسية في البصرة ، خلال السنوات المذكورة حيزا مهما في التاريخ العربي المعاصر وسجلت موقفا جديراً بالدراسة والبحث ، ولعل السطور الآتية تلتقي بعض الضؤ على مسيرة الاحداث وتطوراتها .
والله الموفق

شامل من كل القوميات نظرا لاستبداد السلطان وعدم تمييزه بين قومية واخرى من حيث الاضطهاد (٣)، وتكثير الافواه المعارضة (٤) . ويبدو ان البصرة قد بلغها الامر متأخراً عن موعد وصوله الى بغداد (٥) . اذ يصف السفير البريطاني ، لدى الدولة العثمانية ، في سنة ١٩٠٨ ، سير جيرالد لوثر ، استقبال السكان في البصرة لانباء اعادة الدستور بأنه استقبال اتسم «... بالاستغراب وعدم التصديق اولا ثم اعقبت ذلك دهشة لم تلبث ان انتهت الى حالة من عدم الاكتراث ...» (٦) .

ان غموض رد الفعل الشعبي لهذا الحدث ، في بداية امره ، يجب ان ينظر اليه من حقيقة كون اعمق المجتمع البصري - حينذاك - تؤلف اغلبية فقيرة ينقصها التعليم وربما كان ذلك احساسا منها بأن هذا التغيير السياسي لن يؤثر على واقعا الاقتصادي ، نتيجة لعق الالتزامات المشائية والاقطاعية ، بالاضافة الى هيئة حكم عبد الحميد في نفوس الناس . لذا كان طبيعيا ان تقابل الامر بحالة من الدهول والدهشة

- (٣) حسين لبيب ، تاريخ المسألة الشرقية (القاهرة - ١٩٢١)
(٤) دكتور سنان سعيد ، الصحافة في عهد عبد الحميد - مجلة كلية الادب ، العدد الرابع عشر ، المجلد الاول ١٩٧٠ - ١٩٧١ (بغداد - ١٩٧١) صص ٣٣٧ - ٣٤٦ .
(٥) سليمان فيضي ، في عمرة النضال (بغداد - ١٩٥٢) ص ٦١
(٦) نجدة فتحي صفوة ، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب (بيروت - ١٩٦٩) صص ٧٧ - ٧٨ .

كما انتهز السلطان اعلان روسيا الحرب ضد الدولة العثمانية ، في شهر نيسان من العام الاخير والهزائم التي منيت بها الاخيريه عسكريا فأصدر امره بحل المجلس النيابي وتمطيل الدستور في اليوم الثالث عشر من شهر شباط سنة ١٨٧٨ . ملقياً كوارث تلك الحرب على عاتق النواب . وبذلك حكم عبدالحميد حكماً استبدادياً معتبراً هذا النوع من الحكم افضل طريقة لرفع مستويات الدولة العثمانية على كافة الصعد ، بالرغم من تزايد المعارضة في الداخل بشكليها العلني والسري . وقد نهيات الظروف لجمعية الاتحاد والترقي السرية انذاك (١) ، لان تقوم بانقلاب من طريق خلاياها العسكرية بين القوات العثمانية المرابطة في جهات سلانيك . اذ ابرقوا الى السلطان ، في اليوم الثاني والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٠٨ بأن يعيد الدستور المعطل الى العمل والا سوف تسير الامور على غير مايرغب . وعلى اية حال فقد انصاع عبد الحميد للامر الواقع واعلن اعادة الحياة الدستورية ، بعد يومين من تاريخ الانذار المذكور (٢) .

استقبل اعلان اعادة العمل بالدستور مرة اخرى ، بتأييد

- (١) ان هذه الجمعية وليدة عدة جمعيات اصلاحية متعددة الاهداف اتحدت لمقاومة الحكم الاستبدادي الحميدي . - راجع لمزيد من التفصيل : ارنست - ا. رامزور ، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨ (القاهرة - ١٩٥٠) ترجمة د. صالح احمد العلي .

(٢) Geoffrey Lewis; Turkey (London-1966)